١٤

الصحافة الاستقصائية -
المحاضرة / ١٤
م/ نماذج مختارة من التحقيقات المنشورة

٤) نموذج عالمي لصحافة تعقب الفساد

فضيحة نفقات البرلمان البريطاني:

التحقيق الاستقصائي الذي أجبر رئيس مجلس العموم البريطاني وستة وزراء و١١١ نائبا على الاستقالة

٢٠٠٤ - ٢٠٠٩

كتب التحقيق: الصحفية البريطانية هيذر بروك

الناشر: صحيفة الديلي تلغراف البريطانية

تمهيد

انشغلت الاوساط السياسية والاعلامية في بريطانيا خلال الاعوام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩، بتداعيات التحقيق الاستقصائي الذي تابع تفاصيل استيلاء اعضاء في مجلس العموم البريطاني على مبالغ مستقطعة من خزينة الدولة، لتغطية نفقات خاصة شملت تصليح مواسير مياه واجهزة كهربائية وملاعب تنس وتنسيق حدائق، فضلا عن تعويضات مالية غير شرعية لمنازل سكنوا فيها خلال ادائهم لدورهم التشريعي في مجلس العموم.

التحقيق الذي نفذته الصحفية البريطانية هيذر بروك لصالح صحيفة الديلي تلغراف واسعة الانتشار، ابتدأ بمحاولات فردية قامت بها بروك لتفعيل قانون حق الحصول على المعلومة في بريطانيا، وتطور بالتدريج ليصبح اكبر فضيحة سياسية تعصف بالاوساط السياسية البريطانية، تورط فيها برلمانيون واحزاب سياسة، لينتهي باستقالة رئيس مجلس العموم مايكل مارتن ليصبح اول رئيس مجلس عموم يستقيل بهذه الشاكلة منذ ٣٠٠ عام، فضلا عن استقالة ١١١ عضوا برلمانيا وستة وزراء في الحكومة البريطانية، واسفر ايضا عن اختراق كبير لصالح الشفافية وحق الحصول على المعلومة، داخل منظومة التقاليد البريطانية القاضية بعدم كشف اسرار النواب الذي كان معمولا به منذ العام ١٦٩٥.

(١-٨)

REDMI NOTE 10 21/03/2024 12:32

مجريات التحقيق

حين شرعت هيذر بروك بانجاز تحقيقها الاستقصائي الاول بعد عودتها الى بريطانيا من الولايات المتحدة، لم تكن تعرف أنها ستكون في مواجهة أقوى رجل في السلطة التشريعية البريطانية، وهو رئيس مجلس العموم البريطاني مايكل مارتن. حينها كانت قد بدأت للتو في تقفي آثار الفساد في قلب البرلمان ومتابعة رجالاته من خلال تقصي كشوفات الحسابات ومصاريف النواب تحت رئاسة الرجل الثالث في بريطانيا.

وبدءاً من اللحظة الاولى بدا أن رحلة بروك لانجاز تحقيقها الاستقصائي ستكون محفوفة بالمخاطر، وفعلا، اثبتت المشاكل التي واجهتها خلال إجراء تحقيق حول حسابات مصاريف أعضاء البرلمان البريطاني طوال اربع سنوات، انها تقف في موازاة ارسخ مؤسسة في النظام السياسي البريطاني واكثرها تحصيناً.

الحلقات العشر التي نشرتها صحيفتا الغارديان وديلي تلغراف البريطانيتان ، افضت في النهاية إلى إعلان مايكل مارتن الاستقالة في ايار مايو العام ٢٠٠٩، اضافة الى ١١١ نائبا وستة وزراء.

شرعت الصحفية وداعية حرية المعلومات هيذر بروك في تشرين الاول من العام ٢٠٠٤، بطلب تفاصيل انفاق النواب عن طريق الموظف المسؤول عن حرية المعلومات في مجلس العموم، بوب كاستل، الا ان المعلومات التي حصلت عليها كانت عامة، وكان من الصعب فصل نفقات النواب عن بعضها بنحو فردي.

اتخذت بروك خطوة اخرى تمثلت في طلب الكشف عن جميع نفقات نواب مجلس العموم البالغ عددهم ٦٤٦ نائبا. وحين رفض طلبها عادت لتطالب بالكشف عن معلومات خاصة بسفر النواب، وسرعان ما رفض الطلب مجددا.

لم تتوان بروك عن المحاولة مرة اخرى فقد طلبت اسماء ومرتبات الموظفين العاملين مع النواب، فما كان من رئيس مجلس العموم مايكل مارتن الا اعتراض هذا الطلب شخصيا، وحين عادت بروك لتطلب معلومات تخص البيوت الثانية لجميع النواب، جوبهت بالرفض

REDMI NOTE 10 21/03/2024 12:32

من جديد. ومرة اخرى عادت بروك لمحاولة اختراق جدار السرية البرلمانية عن طريق طلب معلومات تخص عشرة اشخاص فقط هم قادة الاحزاب، لكن كما في المرات السابقة، رفض طلبها ولم يسمح لها بالاطلاع على أية تفاصيل.

في تموز من عام ٢٠٠٦، قدمت بروك استئنافا الى مفوّض المعلومات، ريتشارد توماس، حول ضرورة الحصول على المعلومات التي طلبتها، وبقي طلبها قيد النظر لمدة عام تقريبا، قبل ان يأمر مفوض المعلومات بـ إطلاق بعض المعلومات ، في ١٥ حزيران ٢٠٠٧.

اعترضت سلطات مجلس العموم على هذا الامر وصوت النواب لصالح (تعديل) مشروع قانون حرية المعلومات الذي يستثني النواب من قانون حرية المعلومات والذي اقر في بريطانيا عام ٢٠٠٠ وتم تفعيله في كانون الثاني يناير من عام ٢٠٠٥. لكن المحكمة قضت في شباط فبراير ٢٠٠٧ بوجوب اطلاق سلطات مجلس العموم معلومات عن ١٤ نائبا.

لكن هذا القرار تم الطعن به مجددا واستأنف رئيس البرلمان القرار بالنيابة عن ١١ شخصا هم كل من غوردون براون وديفيد كاميرون وجون بريسكوت ومينزيس كامبل ومارغريت بيكيت وجورج اوسبورن، اضافة الى وليام هيغ ومارك اوتن وجورج غالاوي وباربارا فوليت وان كين، فضلا عن ثلاثة نواب سابقين هم توني بلير وبيتر ماندلسن وجون ويلكنسن. وعقدت جلسة الاستئناف في المحكمة العليا التي اصدرت قرارها في ١٦ من ايار مايو من العام ٢٠٠٨ لصالح اطلاق المعلومات.

حين ذاك، لم يقدم اي استئناف على قرار المحكمة العليا، لتثمر جهود الصحفية الاستقصائية هيذر بروك عن نشر التفاصيل المطلوبة علنا في ٢٣ من ايار مايو ٢٠٠٨.

في كانون الثاني يناير ٢٠٠٩، طرح في مجلس العموم مقترح كان من شأنه أن يستثني الكشف عن انفاقات النواب بموجب طلب حرية المعلومات، بهدف الحيلولة دون الكشف عن مزيد من المعلومات. وصدرت اوامر صارمة للنواب العماليين اصحاب الاغلبية على فرض المقترح في مجلس العموم، إلاّ أن الاحزاب المعارضة صرّحت انها ستصوت ضد المقترحات، وساندت

REDMI NOTE 10 21/03/2024 12:32

من جديد. ومرة اخرى عادت بروك لمحاولة اختراق جدار السرية البرلمانية عن طريق طلب معلومات تخص عشرة اشخاص فقط هم قادة الاحزاب، لكن كما في المرات السابقة، رفض طلبها ولم يسمح لها بالاطلاع على أية تفاصيل.

في تموز من عام ٢٠٠٦، قدمت بروك استئنافا الى مفوّض المعلومات، ريتشارد توماس، حول ضرورة الحصول على المعلومات التي طلبتها، وبقي طلبها قيد النظر لمدة عام تقريبا، قبل ان يأمر مفوض المعلومات بـ إطلاق بعض المعلومات ، في ١٥ حزيران ٢٠٠٧.

اعترضت سلطات مجلس العموم على هذا الامر وصوت النواب لصالح (تعديل) مشروع قانون حرية المعلومات الذي يستثني النواب من قانون حرية المعلومات والذي اقر في بريطانيا عام ٢٠٠٠ وتم تفعيله في كانون الثاني يناير من عام ٢٠٠٥. لكن المحكمة قضت في شباط فبراير ٢٠٠٧ بوجوب اطلاق سلطات مجلس العموم معلومات عن ١٤ نائبا.

لكن هذا القرار تم الطعن به مجددا واستأنف رئيس البرلمان القرار بالنيابة عن ١١ شخصا هم كل من غوردون براون وديفيد كاميرون وجون بريسكوت ومينزيس كامبل ومارغريت بيكيت وجورج اوسبورن، اضافة الى وليام هيغ ومارك اوتن وجورج غالاوي وباربارا فوليت وان كين، فضلا عن ثلاثة نواب سابقين هم توني بلير وبيتر ماندلسن وجون ويلكنسن. وعقدت جلسة الاستئناف في المحكمة العليا التي اصدرت قرارها في ١٦ من ايار مايو من العام ٢٠٠٨ لصالح اطلاق المعلومات.

حين ذاك، لم يقدم اي استئناف على قرار المحكمة العليا، لتثمر جهود الصحفية الاستقصائية هيذر بروك عن نشر التفاصيل المطلوبة علنا في ٢٣ من ايار مايو ٢٠٠٨.

في كانون الثاني يناير ٢٠٠٩، طرح في مجلس العموم مقترح كان من شأنه أن يستثني الكشف عن انفاقات النواب بموجب طلب حرية المعلومات، بهدف الحيلولة دون الكشف عن مزيد من المعلومات. وصدرت اوامر صارمة للنواب العماليين اصحاب الاغلبية على فرض المقترح في مجلس العموم، إلاّ أن الاحزاب المعارضة صرّحت انها ستصوت ضد المقترحات، وساندت

REDMI NOTE 10 21/03/2024 12:32

نشر اسمه في تحقيق الـ ديلي تليغراف ، على رد الأتعاب الخاصة بـ نزاع قانوني طويل الأمد البالغة ٢٦٠٠ جنيه إسترليني، المتعلق بمنزله الثاني في لندن، كما أعادت ليدي هيرمون عضو البرلمان عن حزب ألستر الوحدوي في نورث داون تكاليف تأجيرها لشقة في لندن البالغة ٢٧٠٠ جنيه إسترليني.

بعدها بايام، وجه كاميرون أوامره إلى الأعضاء الآخرين في مجلس وزراء حكومة الظل برد بعض هذه النفقات، بمن فيهم ألان دنكان، الذي طالب بخمسة الاف جُنيه إسترليني لسداد فواتير «تزيين حديقته ، وأوليفر لتوين، الذي رد مبلغ ٢١٤٥ جنيه إسترليني نظير تكلفة «إصلاح ماسورة ترشح المياه أسفل ملعب التنس الخاص به، وجورج أوسبورن وزير الخزانة في حكومة الظل، الذي أعاد مبلغ ٤٤٠ جنيها إسترلينيا دفعها كأجر للسائق الخاص الذي يصحبه من دائرته الانتخابية في تشيشير إلى لندن.

ووافق أندرو لانسلي وزير الصحة في حكومة الظل على رد مبلغ ٢٦٠٠ جنيه إسترليني نظير بعض أعمال التجديدات في منزله، ليقدم اعتذارا لناخبيه داخل دائرته الانتخابية بساوث كامبريدج شير.

وأعاد كريس هوهن - الناطق باسم وزارة الداخلية وعضو الحزب الديمقراطي الليبرالي- مبلغ ١١٩ جنيها إسترلينيا، التي تمثل «تكلفة جهاز كي للملابس ، فيما أعاد نيك كليغ زعيم الحزب مبلغ ٨٠ جنيها إسترلينيا نظير مكالمات دولية.

وفي المجمل، أعاد أعضاء البرلمان حينها ما يزيد على ١٢٠ الف جنيه إسترليني بعد اسبوع واحد على نشر صحيفة التلغراف تحقيقها المتعلق بالنفقات.

بعد تزايد الشكوك باعضاء البرلمان وتراجع الثقة بهم، تقرر قيام موظفي الضرائب بالتدقيق في الارباح التي حصل عليها عدد من النواب من بيع منازلهم من دون دفع الضرائب المستحقة عليهم. والبيوت موضوع التدقيق كان النواب قد اشتروها خلال عضويتهم في المجلس في لندن لاستخدامها سكنا لهم وصرفوا على تجديدها واصلاحها من اموال دافعي الضرائب، ثم

21/03/2024 12:32
REDMI NOTE 10

قاموا ببيعها بعد ان ارتفعت اسعارها ليحققوا ارباحا قدرت بعشرات الالاف من الجنيهات الاسترلينية.

التحقيق باجزائه العشرة المتتالية، كشف عن اسماء خمسة نواب لحزب الشين فين، الجناح السياسي للجيش الجمهوري الايرلندي، تلقوا نصف مليون جنيه كتعويضات عن سكنهم في لندن برغم عدم توليهم مهامهم كأعضاء : مهماتهم أعضاء في مجلس العموم، ومن بين هؤلاء زعيم الحزب جيري ادامز ونائب رئيس حكومة ايرلندا الشمالية مارتن ماجنيس.

ونشرت صحيفة الديلي تلغراف، وثائق نفقات اعضاء البرلمان البريطاني حيث بينت مصروفات نواب حزب المحافظين الشخصية وتنوعت التعويضات التي رفع الاعضاء الرئيسون في حزب المحافظين المعارض طلبات بتغطيتها من خزينة المجلس، بين تغطية تكاليف صيانة منازل ريفية او بيوت فخمة بتكاليف بلغت عشرات الاف الجنيهات.

واشتملت القائمة على طلب تقدم به أحد النواب لدفع راتب سنوي بلغ ١٤ الف جنيه لموظف يقوم برعاية المنزل الخاص بالنائب، وطلبا آخر بدفع الفي جنيه لتنظيف نفق يحيط بمنزل ريفي لاحد النواب، ومن بين المطالبات بالنفقات التي تقدم بها ثمانية نواب برلمانيون من حزب المحافظين البريطاني مطالبات لصيانة أحواض سباحة في منازلهم. وتتضمن قائمة النفقات مطالبة أحد النواب بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه لحديقته بما في ذلك قطع سياجها لاعداد مساحة لهبوط طائرة مروحية.

وعدّت الصحيفة ان هذه الطلبات التي تتعلق بنفقات باذخة، ستثير حفيظة دافعي الضرائب بشكل اوسع وتثير الشكوك حول اداء مكتب مراقبة نفقات مجلس العموم.

واتهم نواب بالمطالبة بمبالغ مالية لتسوية واعداد حقول لترويض الخيول، وذكرت التقارير أن نائباً طالب بـ ٣٨٠ جنيهاً للحصول على سماد وعبوات من المخصبات. كما شملت قائمة النفقات مطالبة بطعام كلب وأخرى لاصلاح قناة مائية تحت ميدان للتنس وثالثة لاصلاح مصباح كهربائي.

21/03/2024 12:32
REDMI NOTE 10